اقتصاد

فوق الطاولة

«السير للأمام»

علي محمود هاشم

وضع السيد رئيس الجمهورية تصورات الجغرافيا السورية حول علاقتها بمسالك «طريق الحرير» القديم، لحظة مضيّه نحو العالم الجديد.

واقعية المعلومات الصادمة التي كشفها السيد الرئيس لقناة «فينيكس» الصينية عن استثناء الجغرافيا السورية من هذا الفضاء المترامي بين ضفتي آسيا شرقاً وغرباً، بعدما لف الغموض تماسكها خلال السنوات الأولى للحرب، قابلتها تصورات متفائلة لاستئناف انضمامها التدريجي إلى العالم الجديد البازغ، بمساعدة صينية بنيوية يجدر أن تتجلى في دعم مشاريع البنى التحتية الستة التي طرحتها سورية أمام الحكومة الصينية مؤخراً، والمتناسبة تماماً «مع منهجية الحزام والطريق».

آسيا لا تستطيع التخلي عن غربها ما دام للأرض شكلها المفلطح، الاستدراك التاريخي هذا ليس مجرد أمنيات ماضوية، فسورية ليست إحدى الجهات التي مجّدها التاريخ عبثا، إذ لطالما كانت خلاصته ولطالما كانت (دمشق –وبغداد– وساحلهما المتوسطي) مسقط رأس حضارات الشرق القديم ومدفنها في آن معا، وبلا استثناء، وهي اليوم الجغرافيا الأكثر وضوحا وسط أمواج متلاطمة من المحيط الملتصق بأوروبا تارة، وبالقرن الأميركي الذي لا يمجد في الشرق سوى الصحارى تارة أخرى.. هي المساحة الأكثر ثباتاً و«أماناً» وفقاً لما تختزنه الذاكرة المتوسطية رغم كل ما يعتري محيطها اليوم من نزعات التلون والتناهب، وهي غرب آسيا لحظة إشراقها القاري على أوروبا وإفريقيا والأطلسي.. لكل ذلك وغيره، لا يجدر بالحضارات البازغة أن تدير ظهرها لنواميس الكون هذه.

في لقاء «فينيكس» أيضاً، مرت الكلمات الكبرى: «لم ننتظر انتهاء أو تجاوز أي مرحلة من مراحل الحرب لكي نبدأ إعادة الإعمار».. هذا الملخص الذي أداره صاحب مبادرة البحار الخمسة في حواره مع القناة الصينية، وكان قد أسبقه بـ: «ننظر للأمام» وغيرها الكثير، إنما يلامس بجدارة فلسفة مبادرة «الحزام والطريق»: «السير للأمام»، تماما كما يفسّر كنه الشخصية السورية عبر التاريخ: «النظر للأمام».

«الطمأنينة» أيضا، بأحرفها التسعة هي كل ما يحتاجه طريق الحرير في سورية، وهذا بالضبط ما تلقاه الأصدقاء الصينيون منه نيابة عن مستقبل المقطع السوري في اللحظة التي يهمّون فيها بدفق «التحول النوعي في العلاقات الدولية».

لدى الصين كل ما تحتاجه من ضمانات للمضي إلى الأمام في سورية.. ليس الأمر مجرد التزام سياسي بل انضباط اجتماعي تعرفه بلاد الشرق منذ آلاف السنين، التنين بأنفاس عولمته «الرحيمة» يستطيع التيقن من أمان استراحته في بقعة شرق المتوسط هذه، فسورية «آمنة» في ترابها وفي هوائها وفي شعبها، لا بفعل «صمغ» الغرب الآيل للأفول معه.. هذه هي إحدى الخلاصات المؤكدة للحرب المركبة التي استهدفتها.

اجتماع لحلّ خلافات بين جهات عامة بعضها عالق من ١٥ عاماً

الوطن

طلب رئيس مجلس الوزراء عماد خميس عقد اجتماع لجنة برئاسة وزير الأشغال العامة والإسكان لحلّ الخلافات بين شركات ومؤسسات الإنشاءات العامة وجهات عامة أخرى، وبعضها عالق من ١٥ عاماً.

وكلفت اللجنة بحل الخلاف بين الشركة العامة للدراسات الهندسية مع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية بشأن تصفية العقد رقم ٩٦ لعام ٢٠٠٤، حيث تقرر صرف جميع مستحقات الشركة العامة للدراسات الهندسية وفق المراحل المستلمة من المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية، والتي وافقت على استلامها، إضافة إلى تنفيذ باقي مراحل العقد وفق الأحكام المنصوص عليها في العقد ولنهاية المخطط التنظيمي لمدينة الضمير.

إضافة إلى حل الخلاف القائم بين الشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات ووزارة الكهرباء لتنفيذ إنارة محطات الشيخ مسكين، خربة غزالة، والسويداء المبرمة مع المؤسسة العامة لنقل الكهرباء، إضافة إلى الخلاف القائم بين مؤسسة الإسكان العسكرية والمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في درعا وفرع التراث والموبيليا مع وزارة العدل.

تجدر الإشارة إلى أن اللجنة كانت قد تشكلت بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٦م ولم تخرج بحل.

وتضم اللجنة في عضويتها وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف رئيساً، وعضوية كل من معاون وزير الموارد المائية للشؤون الإدارية والقانونية طاهر حاج حسن ومستشاري وزير الأشغال العامة والإسكان سعيد السلطي والقاضي فراس شاوردي، إضافة إلى مدير شؤون الشركات بوزارة الأشغال العامة والإسكان محمود سامر النحوي ومدير البنى التحتية في هيئة التخطيط والتعاون الدولي وسام الحلبي ومدير الشؤون القانونية والقضايا في وزارة المالية جمال المرزوق ومدير الدراسات والشؤون القانونية في وزارة الإدارة المحلية عيد النبوتي ومدير الشؤون الفنية والبنى التحتية في وزارة النقل رجائي حداد والمهندسة حنان اللو من مديرية الشركات مقرراً.

خميس: تعذّبنا كثيراً من مقاومة التغيير لاختلاف آراء أعضاء الحكومة

«غروب واتس آب» بين الوزراء لإصلاح القطاع العام الاقتصادي

الجذبة: توزيع الفائض من عمال الشركات على الجهات العامة ورفد الشركات بالأيادي المدرّبة

هناء غانم

عوّل رئيس مجلس الوزراء عماد خميس على عمل لجنة إصلاح القطاع العام الاقتصادي منذ تأسيسها قبل سنة وثلاثة أشهر، مبدياً استياءه لمرور هذه الفترة الزمنية من دون نتائج، خاصة وأنها «من أهم اللجان التي عرضت علينا كحكومة، وقد تعذّبنا كثيراً في مقاومة التغيير لجهة اختلاف الآراء ووجهات النظر بيننا كأعضاء الفريق الحكومي لتطوير وتقديم الرؤية الصحيحة، ووضع الآلية التنفيذية للإصلاح».

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقد أمس لمعرفة رؤية وزارة الصناعة لإصلاح قطاع الصناعات النسيجية، باعتباره في مقدمة أولويات عمل اللجنة، لأهميته بإعادة النهوض بالإنتاج وتأمين حاجة السوق المحلية والتصدير.

ولم يتردد خميس في انتقاد أعضاء اللجنة، إذ قال لهم: «من يجد نفسه غير قادر على تقديم ما هو مفيد فليس لديه وقت ليقل ذلك، فنحن نريد عملاً»، وطلب من أعضاء اللجنة تقديم ورقة للتطوير والإصلاح، مضيفاً: «لا نريد تقديم معلّقة، بل نريد معرفة الاستثمار الأمثل للصناعات النسيجية والبنى التحتية والموارد البشرية على كافة الصعد، حتى القانونية».

ولفت خميس إلى أنه قد يكون أحد أهم خطوات الإصلاح الاقتصادي إصلاح التشريعات، «ما نريده هو تقديم برنامج عمل للإصلاح ضمن رؤية وطنية قابلة للتنفيذ».

وطلب خميس من أعضاء اللجنة إنشاء مجموعة «غروب» على «الواتس آب» يسمى «مجموعة إصلاح القطاع العام الاقتصادي»، لمناقشة وتبادل الآراء والمعلومات، مؤكداً ضرورة تكثيف نشاط وعمل اللجنة للتوصل إلى نتائج إيجابية.

عرض الصناعة

قدم وزير الصناعة محمد معن جذبة توصيفاً لواقع عمل مؤسسات القطاع العام النسيجي والصعوبات التي تعترضه، والإجراءات الواجب اتخاذها للانتقال بهذا القطاع إلى واقع أفضل يتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة.

وعرض لأهم السياسات الكلية لإصلاح القطاع العام الاقتصادي المقترحة على مستوى الصناعة النسيجية في مختلف المجالات، لاسيما لجهة عدم تحميل البعد الاجتماعي على المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي، وتحويل هذا الدور لصناديق الدعم الاجتماعي حصراً، وحصر دعم الإنتاج بمرحلة الإنتاج الزراعي، بحيث يتم إلغاء الدعم السعري، والأهم إلغاء التسعير الإداري في كافة مراحل الإنتاج، وتعزيز إجراءات المؤسسة في الريف السوري من خلال إحداث خطوط إنتاج وتأمين فرص عمل، كذلك تحمل أحد صناديق الدعم الحكومية أجور العمالة خارج العملية الإنتاجية.

وفيما يخص إعادة تأهيل الشركات المدمرة أكد الجذبة ضرورة التريث في ترميم الشركات المدمرة بفعل العمليات الإرهابية لحين إقرار سياسة حكومية شاملة لاستثمار الأراضي والمباني الحكومية المتضررة، وبما لا يحمّل الموازنة العامة للدولة أعباء كبيرة، بهدف الاستفادة من بعض العقارات التابعة للمؤسسات العامة من خلال طرحها للاستثمار بما يضمن الملكية العامة والمحافظة على حقوق العمال ومكتسباتهم، بما يحقق ريعية اقتصادية.

إضافة إلى إعادة تأهيل وتطوير الشركات القائمة والمستمرة في عملها، والاهتمام بالمواصفات والجودة، إضافة إلى السماح للقطاع العام بالمشاركة في تأهيل الشركات التابعة للمؤسسة وفق نظام التشاركية.

أما في مجال العمالة، فقد طالب الوزير بتوزيع العمالة الفائضة على مؤسسات القطاع العام الأخرى، ورفد الشركات باحتياجاتها من اليد العاملة المدربة.

وأكد جذبة ضرورة إنشاء بيئة قانونية جديدة تعنى بالصناعات النسيجية من خلال إصدار قانون أو تشريع خاص بتنظيمها، وتحويل الشركات التابعة لقطاع النسيج إلى كيانات اقتصادية جديدة على شكل شركات خاصة تملكها الدولة وفق الصيغ التي تراها الحكومة مناسبة، بحيث تعمل وفق أحكام قانوني التجارة والشركات، إضافة إلى وضع آلية واضحة للمراقبة وتقييم تطور العمل في المؤسسات العامة، وإنشاء نظام معلومات خاص بالصناعات النسيجية، وتفويض وزير الصناعة بموجب نص قانوني لإضافة أو تعديل النشاط الصناعي القائم لجميع الشركات العامة الصناعية، بما يتفق مع أهداف المؤسسات التابعة لها، وتقديم الحوافز للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في الصناعات النسيجية في نطاق المدن والتجمعات الصناعية والاهتمام بسياسات التسويق والترويج الداخلي والخارجي.

وفي مجال الاستيراد والتصدير، دعا الوزير إلى انتهاج سياسة حمائية لمدة محددة للنهوض بقطاع الصناعات النسيجية بما يتوافق مع سياسة إحلال المستوردات، وتقديم جميع أشكال الدعم المتوافقة مع المعايير الدولية للصادرات مع رفع القدرة التنافسية للمنسوجات والملابس والالتزام بالمواصفات والمعايير الدولية.

من جهة أخرى، تضمنت ورقة الصناعة سياسات إصلاح القطاع العام النسيجي بدءاً من زراعة القطن وصولاً لمنتجات الألبسة الجاهزة بكل أنواعها، والإجراءات التي تسهم في زيادة الطاقات الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتسويق المخزون ورفع القدرة التنافسية للمنتج النسيجي السوري في الأسواق المحلية والعالمية.

وتمت الإشارة إلى أن مؤسسة الصناعات النسيجية حققت ربحاً بقيمة ٨٥٥ مليون ليرة سورية هذا العام، مقارنة بخسارة قدرت بنحو ٥,٩ مليارات ليرة العام الماضي، إضافة إلى انخفاض المخازين نتيجة الإجراءات الحكومية المتخذة للتوجه نحو الإنتاج المسوق ذي القيمة المضافة العالية.

➤ حمدان: معظم الشركات مخالفة ويجب أن تحاسب

➤ قادري: إصلاح القطاع العام يبدأ من تحريره من بيروقراطية الحكومة

القادري ينتقد

أكد رئيس اتحاد نقابات العمال جمال القادري أن الخطوة الأولى في إصلاح القطاع العام الصناعي هي تحريره من بيروقراطية العمل الحكومي، منتقداً ما جاءت به وزارة الصناعة من مقترحات لإصلاح القطاع العام النسيجي، منوهاً بأنها دراسة تقليدية أكثر منها تحليلية، ولامست قضايا كان يجب ألا تلامسها، وابتعدت عن قضايا كان يجب أن توضع في صلبها، «لأن غايتنا في الإصلاح الوصول إلى قرارات».

وأضاف «هذه الدراسة انتهت إلى مقترحين، أولها عدم البدء بإصلاح شركات القطاع العام وترك شركات هذا القطاع تحت تصرف الحكومة لإحداث شركات خاصة، وهذا التوجه لا يعني أننا نتوجه لإصلاح هذا القطاع بل يعني إننا نتوجه لتصفيته، وهذا بالتأكيد لا ينسجم مع سياسة الحكومة، وقد يكون هناك سوء فهم مني أو سوء تقدير للدراسة المقدمة».

وبين القادري أن واقع القطاع العام الصناعي في مجال صناعات الغزل والنسيج يواجه تحديات ليست جديدة، إذ بدأت مشاكل هذا القطاع مع اتفاقية التجارة العربية الحرة في عام ٢٠٠٥، وقد أغلق حينها أكثر من ٦ آلاف منشأة، مشيراً إلى أن مشاكل هذا القطاع بدأت عندما استهلكت وزارة المالية كل فوائض هذا القطاع، وتاريخياً لم تقم بأي عملية استبدال وتجديد في منشآتها، بالتالي أصبحت قيمة الكثير من خطوط الإنتاج عبئاً لأنها استهلكت عشرات المرات، مشيراً إلى أن هناك مشاكل كبرى في هذا القطاع والواقع العمالي مترهل.

وأكد أهمية تصنيع شركات هذا القطاع لما تحتاجه السوق، وما هو قابل للتسويق، لافتاً إلى أن هناك مشكلة إدارية في هذا القطاع، ولابد من إعادة النظر فيه، وهناك مشكلة بالتقانة والتكنولوجيا، ومشاكل بالروتين والبيروقراطية، مضيفاً «نريد لجنة محررة من مجمل التعقيدات والبيروقراطية».

نظام سرّي

تحدث وزير المالية مأمون حمدان عن نظام المحاسبة المالية والتكاليف، مؤكداً أنه لا يمكن عمل نظام واحد للتكاليف، باعتبار أن هذا النظام سرّي، لكن القانون أجاز فصل المحاسبة المالية عن التكاليف، مشيراً إلى أن النظام المالي المتبع اعتمد على معايير المحاسبة الدولية، لكن المشكلة لدينا بالتطبيق، «وللأسف، معظم الشركات في سورية مخالفة، وكان من المفروض أن تحاسب على ذلك».

وأضاف حمدان «إن تقييم أداء كل شركة أمر ضروري، ولكن لسنا قادرين على ذلك وفق ما هو مطروح، لأن هناك صناعات لا يمكن تقييمها، علماً بأننا لا نريد أن نثبط الهمم»، لافتاً إلى أهمية تقييم الأداء، مبيناً أن الوزارة سوف تضع دليلاً استرشادياً لتوحيد لغة التكاليف وتطوير الأنظمة الشركات.

من جانبه، انتقد رئيس اتحاد العمال جمال القادري ما جاء به وزير المالية حول وضع معايير تنطبق على كل الشركات، مؤكداً أن المعايير لا يمكن أن تنطبق على كل الشركات، لأن هناك شركات آلياتها قديمة لا تنطبق على غيرها.

بدوره، طلب رئيس مجلس الوزراء تكليف لجنة من وزارات المالية والصناعة والجهاز المركزي للرقابة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي بوضع دليل استرشادي لحساب التكاليف في الشركات العامة يراعي خصوصية عمل كل شركة وتوجهاتها.

أما وزير الاقتصاد سامر الخليل، فقد أكد أن «ما نحتاجه لإصلاح القطاع العام الاقتصادي هو توصيف شامل لكل القطاعات، عندها يتم اتخاذ القرارات المناسبة»، في حين بين رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني أن الغرض من وثيقة السياسات في أي قطاع اقتصادي هو معرفة إذا كنا نريد أن نحتفظ بمؤسساتنا العامة كما هي أم نريد تطويرها من الناحية المالية القانونية.. وغيرها، مضيفاً «لو كانت الإجابة نعم، فهذا يكون بعد معرفة الصعوبات والخطوات المرجوة من المقترحات، وإلا فإن المقترحات لا يكون لها معنى».

وأشار إلى أن مشروع إصلاح القطاع العام الاقتصادي يتطلب من وزارة الصناعة معرفة ماذا ستعمل بعد عشر سنوات، وما القاسم المشترك للشركات، خاصة وأن لكل شركة خصوصيتها من تكاليف ومدخلات ومواد أولية.. وغيرها، مبيناً أن لابد من وضع معايير معتمدة بأسس علمية حقيقية تصل إلى نتائج منهجية صحيحة.

تشكيك

شكّك الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء قيس خضر بمصداقية النتائج لعدم معرفة كيفية حسابها، فقد يكون هناك تستر على مظاهر غير سليمة، مضيفاً: «ما يهمنا اليوم هو وضع قيم حقيقية للتكاليف»، متسائلاً عن الجهة المعنية بمراقبة وتدقيق هذه التكاليف.

وتابع القول «إذا كان الجهاز المركزي هو المسؤول، فهل وصلت إليه الأرقام الحقيقية؟ لأن الأرقام تعطي قيمة حقيقية عن الواقع».

الأمر الذي دفع رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية محمد برق للتأكيد بأنه «لو أعطيت لنا أرقام صحيحة، فسوف تكون المعايير المقدمة من قبلنا صحيحة، بالتأكيد».

وبالمجمل تركزت المناقشات خلال الجلسة حول إعادة تأهيل وتطوير الشركات القائمة المستمرة في عملها عبر تحديث خطوط الإنتاج القديمة وإقامة محالج جديدة، ورفد الشركات باحتياجاتها من الكوادر ذات الخبرة والكفاءة، وتطوير أنظمة عمل الشركات، وربط الأجر بالإنتاج على التوازي مع تنشيط كافة الأعمال المجدية اقتصادياً، واستثمار البنى التحتية للشركات بالشكل الأمثل الذي يضمن تحقيق الجدوى الاقتصادية والحفاظ على الملكية العامة وحقوق العمال.

لقطات:

- رئيس الحكومة: لو كان أي واحد فينا رئيساً لاتحاد العمال ومتابعاً لواقع قطاع الصناعة لتحدث قبل القادري.
- خاطب خميس أعضاء اللجنة قائلاً: لم تتطلعوا على محتويات الورقة المقدمة بشكل كافٍ.
- طلب خميس من وزير الصناعة أن يعرض مقترحاته في ١٥ دقيقة إلا أنه استغرق ٤٠ دقيقة.
- وزير الصناعة: شركات القطاع العام مدرسة لشركات الخاص.
- برق: القطاع العام الصناعي مريض.

في «الأربعاء التجاري»

دعم التصدير لا يصل لمستحقيه.. و٥٠٪ من صادراتنا هي منتجات حرفية!!

الوطن

دعا رئيس المكتب الاقتصادي في اتحاد الجمعيات الحرفية بدمشق خلدون المسوتي إلى العمل على توقيع بروتوكولات تعاون بين الحرفيين ومؤسسات القطاع العام، بحيث يتم بيع جزء من إنتاجهم للحكومة وتصديره عن طريقها بدلاً من الانتظار لوقت طويل ريثما يتم تصديرها.

جاءت هذه الدعوة في ندوة الأربعاء التجاري أمس، التي سلّطت الضوء على المناطق الصناعية الحرفية، بحضور ممثلين عن الجمعيات الحرفية ومديرية صناعة ريف دمشق، إذ أكد المسوتي أهمية تنمية المناطق الصناعية والحرفية والخدمية والإنتاجية بحيث يتم استعادة قدرات الحرفيين ومكانتهم في السوق الداخلية، وتقويتهم في السوق الخارجية، بما يخدم مسيرة التطوير والتحديث وضرورة تأهيل المناطق التي تعرضت للتخريب من جديد، بالإضافة إلى تخصيص مبالغ مالية لدعم المناطق الحرفية والصناعية من موازنة الدولة تفعيلاً لبلاغ رئاسة مجلس الوزراء للعام ٢٠١٨ بهدف إحداث مناطق صناعية وحرفية منظمة مع تنفيذ خدمات البنية التحتية ومنح التراخيص الدائمة للمنشآت الصناعية والحرفية القائمة فيها وتأمين مقاسم إضافية بما يوفر فرص عمل ويحقق قفزات نوعية للحفاظ على ما تبقى من الحرفيين المخضرمين وتدريب وتأهيل كوادر جديدة لتكون منتجة وتخدم المجتمع.

وبين المسوتي أهمية دعم المناطق المتضررة وتفعيل المناطق الفاقدة لعنصر الدعم والإرشاد قبل المناطق الصناعية الكبيرة المخطط لها، التي تحتاج لجهد ومال ووقت كبير، إضافةً إلى تفعيل دور الحاضنات الحرفية وتفعيل دور الأتمتة بالتماشي مع نظام موحد وتحديد الصلاحيات والواجبات على السواء مع الجهات العامة والخاصة، ووضع خطط استثمارية ومشاريع مشتركة مع غرفة التجارة، ووجوب تمثيل اتحاد الحرفيين بدمشق بغرفة التجارة ولجنة التصدير.

وأكد مدير مديرية صناعة ريف دمشق محمد فياض أهمية توطين الصناعات الحرفية بما لها من أهمية في عملية التنمية المستدامة للصناعة، مبيناً أنه سيعرض أهم المناطق الصناعية الموجودة في ريف دمشق وكيفية الاكتتاب ضمن هذه المناطق والحصول على مقاسم، مؤكداً ضرورة العمل على تجاوز كل الصعوبات والمعوقات التي تواجه الصناعة، وخير مثال القرارات الحكومية الصادرة بهذا الخصوص لتنشيط الصناعة وعودة دوران عجلة الإنتاج في محافظة ريف دمشق وكل القطر.

وأشار فياض إلى أهم التسهيلات المقدمة كتبسيط الإجراءات للحصول على التراخيص في المدن الصناعية، إضافةً إلى الحصول على المواد الأولية ووسائط النقل وإعادة الآلات إلى أماكنها، وإعادة دوران عجلة الإنتاج وإعادة المنشآت إلى أماكنها التي خرجت منها وتقديم كل التسهيلات.

من جانبه، أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد أن الحرف الصناعية هي عماد الاقتصاد الوطني السوري، وأن الكمية الكبرى التي تصدر من سورية هي عبارة عن منتجات حرفية لمشاريع صغيرة ومتناهية الصغر.

وطالب بضرورة تشجيع هذه الحرف والصناعات بتأمين الأموال والدعم المالي من خلال تقديم قروض بفوائد بسيطة، والحصول عليها من دون تعقيدات، وتسهيل عملية إقامة هذه المشروعات الحرفية.

كما طالب بضرورة دعم التصدير لأنه لا يصل إلى مستحقيه وهو صاحب المشروع الصغير خاصةً أن أكثر من ٥٠ إلى ٦٠ بالمئة من الصادرات هي عبارة عن منتجات حرفية.

وشدد على ألا يعتمد الدعم على عقود التصدير وأن يعتمد على الشهادة الجمركية التي تثبت أن البضاعة صدرت من سورية.

على حين كانت المناطق الصناعية في ريف دمشق كالقابون وحرستا أبرز محاور الندوة حيث وجهت مطالبات بتسهيل عودة الحرفيين إليها وتجهيز بناها التحتية بأسرع وقت ممكن.

رئيس مكتب نقابة الصناعات الكيمياوية حسن زهرة أكد لـ«الوطن» أهمية إنشاء مؤسسات تعليمية حرفية في المناطق الحرفية، بحيث تصبح الحرف بحد ذاتها ممنهجة، إضافة إلى تعليم الحرفيين منذ الصغر ثقافة التأمين بمختلف أنواعه.